

أثر الإدارة العسكرية البريطانية على المجتمع المحلي في إقليم

طرابلس 1943 – 1951م

د. السيدة المهدي سعيد*

كلية العلوم الإنسانية والتطبيقية ، جامعة الزيتونة ، ليبيا

abwalqasmalsydt@gmail.com

تاريخ الإرسال 2026/2/11م تاريخ القبول 2026/5/5م

The Impact of British Military Administration on Local Society in the Tripoli Region 1943-1951

Dr. Al-Sayyida Al-Mahdi Saeed

Faculty of Human and Applied Sciences, Al-Zaytuna University, Libya

Abstract:

This research examines the period of British military administration in the Tripoli region after World War II, during which the region was under British control from 1943 to 1951. The study focuses on analyzing the impact of this administration on the social structure of the local population, as well as the conditions of the various social groups residing in the region. The Tripoli region witnessed several political transformations, including the reorganization of local administration, which eliminated the previous Italian influence and opened the door for local leaders to participate, albeit to a limited extent, in administrative affairs. This contributed to the growth of political awareness among the population, who initially suffered from deteriorating economic conditions as a result of the war. This period also contributed to the emergence of an educated class and civil servants, and the beginnings of political and social organizations in which the foreign communities residing in the region played a role. These circumstances paved the way for the subsequent independence.

الملخص :

يتناول هذا البحث دراسة مرحلة الإدارة العسكرية البريطانية لإقليم طرابلس بعد الحرب العالمية الثانية، حيث خضع الإقليم لسيطرة بريطانيا 1943-1951م، وتركز

الدراسة على تحليل أثر هذه الإدارة على البنية الاجتماعية للسكان المحليين، وكذلك على أوضاع الطوائف الاجتماعية المقيمة في الإقليم، فقد شهد إقليم طرابلس عدة تحولات سياسية تمثلت في إعادة تنظيم الإدارة المحلية، فقصت على النفوذ الإيطالي السابق، وفتحت المجال أمام بعض القيادات المحلية للمشاركة المحدودة في الشؤون الإدارية، مما ساهم في تنامي الوعي السياسي لذا السكان، حيث عانى السكان في البداية من تدهور الأوضاع الاقتصادية نتيجة الحرب، وساهمت هذه المرحلة في بروز طبقة من المتعلمين والموظفين، وظهور بوادر تنظيمات سياسية واجتماعية كان للطوائف الأجنبية المقيمة في الإقليم دور فيها، فساهمت هذه الظروف في التمهيد لمرحلة الاستقلال لاحقاً.

الكلمات المفتاحية: الإدارة العسكرية البريطانية في طرابلس، الحكم العسكري وتأثيره على المجتمع المحلي، المجتمع المحلي، الطوائف الأجنبية.

أولاً - المقدمة :

شكلت مرحلة الإدارة العسكرية البريطانية لإقليم طرابلس فترة تاريخية بالغة الأهمية، جاءت في سياق دولي متغير أعقب الحرب العالمية الثانية، وأسهم في إعادة تشكيل الأوضاع السياسية والاجتماعية لإقليم طرابلس الذي لم يكن بمنعزل عن هذه التأثيرات التي فرضتها الإدارة الجديدة بشكل مباشر، وغير مباشر، وتنقسم هذه الدراسة إلى محورين أساسيين، هما المجتمع المحلي وينقسم إلى حضر وريف وبدو، والطوائف الأجنبية المكونة من الإيطاليين واليهود والمالطيين واليونان والزنج وغيرهم، تلك التعددية الاجتماعية التي أدت إلى نوع من التفاعل الثقافي الذي أسهم في تشكيل ملامح المجتمع، لكنه في الوقت ذاته أوجد بعض التوترات.

ثانياً - إشكالية وسؤال البحث:

تتمحور مشكلة البحث حول إلى أي مدى أسهمت الإدارة العسكرية البريطانية في إعادة تشكيل الأحوال الاجتماعية في إقليم طرابلس؟

ثالثاً - أهداف البحث:

1. التعرف على طبيعة المجتمع في إقليم طرابلس فترة الإدارة العسكرية البريطانية، وأثرها على السكان المحليين.
2. إبراز التغييرات الاجتماعية الناتجة عن هذه المرحلة.

رابعاً - أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في كونه يسعى إلى تحليل الأثر الاجتماعي للإدارة

العسكرية البريطانية من خلال تفتيت البنية الاجتماعية للمجتمع المحلي، ودراسة التحولات التي مست أنماط العيش والعلاقات الاجتماعية، إضافة إلى تحليل وضع الأقليات الأجنبية وعلاقتها بالسكان المحليين.

خامساً - منهجية البحث:

استخدم في هذا البحث المنهج السردى التحليلي لدراسة الأحداث والوقائع، بالإضافة إلى المنهج الوصفي لتحليل الظواهر والتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية من خلال جمع المعلومات من مختلف المصادر، بالإضافة إلى المقارنة والتحليل والتدقيق والتعامل مع الأحداث التاريخية المعنية بالدراسة.

تمهيد:

أثرت الأوضاع السياسية المتقلبة التي عصفت بلبيبا في نهاية القرن التاسع عشر على تشكيل المجتمع الطرابلسي بصورة مختلفة نسبياً، كما كانت عليه في السابق، وتمثل هذا التأثير في التكوين الطبقي للمجتمع أثناء حكم الإدارة البريطانية الذي كان محصلة لعودة المهاجرين من الخارج، ولم يقتصر هذا التأثير على المجتمع فحسب، بل تعداه إلى عقليه المواطن نفسه التي تأثرت بأحكام وتيارات حضارية وثقافية مختلفة عن المفاهيم التي تجذرت في نفسية المواطن الطرابلسي، وكان ذلك أيضاً بسبب وجود أقليات أجنبية عاشت جنباً إلى جنب مع العنصر المحلي، إلا أن ذلك لم يجرّد المواطن الليبي من عاداته وتقاليده التي لم يتجاوزها أبداً.

أولاً: السكان المحليون:

إن عدد سكان ليبيا في عهد الإدارة البريطانية لم يكن معلوم بشكل دقيق بسبب عدم وجود بيانات إحصائية دقيقة كالتي كانت موجودة في العهد الإيطالي، ووفقاً لتقرير رئيس الإدارة البريطاني المقدم في نهاية سنة 1947م، كان عدد سكان إقليم طرابلس 805.957 نسمة من بينهم 729.500 ليبي مسلم، و 44.419 إيطالي، و 88.606 يهودي، و 36422 من جنسيات أخرى، وحوالي 65% من سكان طرابلس موزعين في المناطق الساحلية الممتدة من مصراته إلى زوارة⁽¹⁾.

ويتكون سكان إقليم طرابلس الاصليون من بربر وعرب ويهود وكراغلية وزنوج، ولا تختلف أساليب حياة هؤلاء السكان عن بعضهم إلا قليلاً، وقد اندمج العرب والبربر وصاروا لا يختلفون عن بعضهم في اللغة والدين، بل أنهم تعايشوا مع العناصر العربية التي كانت قد نزحت في القرنين السابع والحادي عشر الميلاديين من شبه الجزيرة العربية، أما الكراغلية فينحدرون من الجنود الاتراك الانكشارية وأنسابهم مختلطة

بدماء عربية أو بربرية عن طريق التزاوج، ومعظمهم يعيش في مدن طرابلس والزاوية وجنزور، ومصراته، وغريان، أما الزنوج فهم من نسل العبيد الدين كان التجار الطرابلسيون يجلبونهم في العصور الماضية من نيجيريا، ويعيش الجزء الأكبر في مدينة تاورغاء التي تقع جنوب مدينة مصراته⁽²⁾. وينقسم السكان من الناحية الأرستقراطية إلى ثلاث فئات:

1. سكان الحضر "المدن" :

يتركز هؤلاء السكان في المدن الكبيرة مثل طرابلس ومصراته، وغيرها وهم ليسو مرتبطين بالنظام الملكي كثيرًا، وليس لهم كيان اجتماعي مميز وتوحد بينهم النظم الإدارية والسياسية والاجتماعية، فالمدينة تنقسم إلى عدة نواح وحارات، بغض النظر عن القبائل التي ينتسب إليها سكان كل ناحية، وتعرف كل ناحية باسم "محلة"، ويشرف على إدارة كل منها "مختار"، وظيفته شبيهة إلى حد كبير بوظيفة شيخ القبيلة في قبيلته⁽³⁾.

وينقسم سكان المدن إلى الفئات لأرستقراطية التي تضم الرأسماليين من كبار التجار والصناع، ومن الطبقات الوسطى التي تتكون من صغار الموظفين والأساتذة والصحافيين، ومن الطبقات العامة، وتعد المدينة مركز جذب لغالبية الاقليات الأجنبية كاليهود والمالطيين، واليونانيين، والإيطاليين، وقد سيطرت هذه الاقليات على معظم النشاطات الاتحادية والصناعة⁽⁴⁾، ووجد بعض السكان المحليين مجالاً للعمل في الدوائر الحكومية والأعمال التي لا تتطلب خبرات فنية، ولذلك؛ انقسم سكان المدن إلى موظفين وعمال، وفي إقليم طرابلس كان نصيب العنصر المحلي ضئيل في بداية عهد الإدارة إذا ما قورن بالأجانب، حيث بلغ عدد الليبيين المستخدمين في الإدارة عام 1944م، حوالي 688 موظفًا مقابل 1236 إيطاليًا⁽⁵⁾، واقتصر توظيف العنصر المحلي على الوظائف البسيطة محدودة الصلاحيات⁽⁶⁾، كما تم توظيف بعض القبائل في دائرة مصلحة الاملاك⁽⁷⁾، واشتغلت العناصر المحلية في رئاسة وعضوية المحاكم الشرعية الأهلية، وكانت هذه المناصب حكرًا على من يتمتع بمكانة اجتماعية وعلمية تؤهله لذلك⁽⁸⁾، وانضم العديد من العناصر المحلية إلى قوات البوليس التي أنشأتها الإدارة البريطانية بغرض ضبط الأمن في البلاد⁽⁹⁾، ووجد في إقليم طرابلس شريحة العمال التي تكونت من عمال المخازن والمواني والمقاهي والسكك الحديدية وعمال النظافة العامة والمطابع وصاندي الاسماك، والنجارين وعمال معاصر الزيتون والخضارين

و المباشرين وغيرهم من العمال، وكانت شريحة العمال الأكثر تضرراً من ظروف ما بعد الحرب، لاعتمادهم في تحصيل قوتهم اليومي على سوق العمل خاصة أنه لم تكن هناك تشريعات تحميهم من الاستغلال⁽¹⁰⁾.

ويقطن السكان العرب في مباني متنوعة، فيشغل الميسوريون منهم وهم نسبة قليلة المساكن الصحية نسبياً، ويوجد العدد الأكبر منهم في مساكن فقيرة وغير صحية⁽¹¹⁾، وأسوأ حالات المنازل في طرابلس توجد في الأبنية المزدحمة بالسكان في المدينة القديمة، وفي مجموعات مساكن الفقراء، وهذه المنازل عبارة عن صفوف من الأكواخ الفردية الصغيرة القريبة من بعضها، ولا يحيط بها سور عادة⁽¹²⁾، ويوجد لمعظمها ملحق صغير يستخدم لأغراض الطبخ، ولكل مجموعة منها منافع صحية مشتركة تتكون من مغسل ودوره مياه ومستوصف عام⁽¹³⁾، ولكل منها مدرستها الخاصة وجوانب تقوم بخدمتها وتتراوح مساحة كل كوخ بين ثمانية أمتار مربعة واثني عشر متر مربعاً⁽¹⁴⁾.

2. سكان الريف "القرى" :

ينقسم السكان المستقرين في الارياف إلى قسمين، هم ملاك أراضي، وعمال، ويعيش الملاك الأغنياء والمتوسطون من منتجات أراضيهم التي يشتغل بها عمال مستأجرين، وسيطرت الأقلية الإيطالية على معظم المزارع الخصبة في طرابلس وقام بأعمال الزراعة بها عمال ليبيون مقابل أجور زهيدة لا تكفي لسد قوتهم اليومي⁽¹⁵⁾، ويعتبر الريف حلقة وصل بين الحياة الحضرية في المدن والمناطق البدوية، ويمتلك 80% من سكان الارياف في إقليم طرابلس قطعاً من الأراضي تتراوح مساحتها بين ثلاثة إلى أربعة هكتارات، وتُسقى من مياه بئر قد تمتلكها عائلة واحدة أو أكثر، وتُسمى هذه القطعة من الأرض بـ "السانية"⁽¹⁶⁾، ومنها ما يزرع زراعة بعلية، ويتوقف استغلالها على هطول الأمطار، وتوفر الأيدي العاملة، ونتيجة لبعدها عن الأراضي عن المقر الأساسي للأسر تنتقل بأكملها أو رجالها فقط مرتين في العام، المرة الأولى في موسم الحرث والمرة الثانية في موسم الحصاد، ولذا؛ فإن استقرار الأسر الريفية قد يستمر عدة تسعة أشهر أو أكثر بقليل⁽¹⁷⁾، أما المساكن التي يقطنها أهل الريف، فقد كانت عبارة عن منازل منخفضة من الحجارة، أو في أكواخ من الطفل ويتكون من حجرة أو اثنتين وهي تفتقر إلى المرافق الصحية كما وجدت بعض الكهوف والمغارات في المناطق الجبلية الطرابلسية⁽¹⁸⁾.

3. البادية "الرحل أو شبه الرحل" :

يقوم معظمهم بحرث الأرض البعلية أو رعي الأبل والأغنام، إذ ينتقلون من مكان لآخر بحثاً عن الأكل والماء، ولكل قبيلة أرض خاصة بها تعتبرها وطن لا يحق لأي شخص خارج القبيلة، استخدامها أو حرثها⁽¹⁹⁾، وكان كثيراً ما تحدث منازعات حول الأرض الزراعية، والرعوية، غالباً ما كانت تسوى عن طريق المجالس القبلية، كالخلاف الذي حصل على سبيل المثال بين اولاد سيف والزنتان⁽²⁰⁾.

وعلى الرغم من الحياة القاسية التي عاشها البدو الطرابلسيون المتمثلة في قلة الأمطار، وانتشار الأمية، وقلة الرعاية لصحية، إلا أنهم كانوا رجالاً ونساء أقوياء البنية قادرين على تحمل كثير من المشاق وظلت حياتهم تتميز بالتماسك والتجانس والترابط الاجتماعي، حيث شكلت القبيلة الغطاء السياسي والاقتصادي لأفرادها، وكان يرأس القبيلة شيخ يختاره أهل قبيلته، ويدين له أفرادها بالولاء والطاعة⁽²¹⁾.

وإجمالاً فإن تقسيم السكان بهذا الشكل لا يعني أن هناك فاصلاً أو اختلافاً يميز بين هذه الفئات، إذ كانت هناك علاقات قوية بينهم، فسكان المدن مرتبطون بعلاقات اجتماعية واقتصادية وثيقة بالرحل، حيث أن جزءاً كبيراً من أبناء قبائل البدو يسكنون المدن، كما أن اقتصاد البدو الرحل ارتبط باقتصاد الحضر، إذ يقوم البدو بجلب محاصيلهم ومنتجاتهم إلى أسواق المدن والقرى لبيعها وشراء ما يحتاجون من منتجات المدن، كما أن المدن ظلت ملجأ لأهل البادية في سنوات الجذب، كما حدث عام 1947م في طرابلس، حيث وفدت أعداد كبيرة من البدو نحو المدن بحثاً عن العمل طلباً للعيش والرزق، الأمر الذي دفع الإدارة البريطانية إلى إقامة مخيمات كبيرة في ضواحي المدن الكبيرة، لإطعام هؤلاء الوافدين من البوادي المختلفة⁽²²⁾.

الانتماءات الاجتماعية وسياسة الإدارة البريطانية اتجاه النظام القبلي :

عاش المجتمع الطرابلسي منذ الفتح الإسلامي على شكل قبائل متناثرة لكل منها موطنها ومصادرها الخاصة بها⁽²³⁾، وبعد الانتماء القبلي من أكثر الولاءات التقليدية رسوخاً في التركيبة الاجتماعية، فحياة البادية اعتمدت على الترابط القبلي في مجتمع تحكمه التنظيمات القبلية، ويتولى شؤون كل قبيلة شيخ يختاره أفرادها يقوم بتدبير أمورها المختلفة، حيث يشرف على تقسيم الأرض بين ابنائها وحل المنازعات التي قد تنشأ بين أفرادها، أو مع أفراد القبائل الأخرى، وقد استخدم بعض مشايخ القبائل في العهد التركي والإيطالي في أمور كثيرة، تتعلق بجمع الضرائب وفرض المشاحنات وغيرها⁽²⁴⁾.

ولم تكن علاقة هذه القبائل بعضها ببعض علاقة صراع وعداء دائم، وإنما كانت في معظمها علاقات سلم فرضتها ضرورات الحياة الاقتصادية⁽²⁵⁾، وعندما تعرضت البلاد للغزو الإيطالي، توحدت تلك القبائل في مواجهته، فسطرت بذلك أروع ملاحم الجهاد دفاعاً عن الوطن رغم محاولات إيطاليا تقتيت قوتها؛ لأحكام هيمنتها السياسية والاقتصادية، وبهدف صهر القبائل في بوتقة الدولة، قامت بغرس بذور الفتنة بين أبناء القبائل وزعمائها وكان هناك تباين كبير في سياسة إيطالية والإدارة العسكرية البريطانية تجاه التنظيم القبلي، فقامت الإدارة العسكرية بالعمل على استيعاب التنظيم القبلي، وإحتوائه بشتى السبل مما يضمن لها السيطرة على الدعمة الرئيسية للحياة الاجتماعية، ورأت الإدارة البريطانية أن هذا النظام صالح وعملي بالنسبة إلى عملية السيطرة على المجتمع الطرابلسي باعتبار زعماء القبائل لهم دور مؤثر على السكان⁽²⁶⁾.

وتطلبت هذه السياسة تعزيز سلطة زعماء القبائل بمنحهم سلطات وامتيازات واسعة، فعينت كثير من الشيوخ مدراء مناطق، وقد تعنتت الإدارة في الاستفادة من المكانة الاجتماعية لرؤساء القبائل، فأنيطت لهم مهام تسوية الخلافات القبلية، فتم إنشاء اللجنة الاستشارية العربية في طرابلس عام 1943م، المكونة من المديرين والمشايخ⁽²⁷⁾، كان هدف الإدارة البريطانية من تقريب تلك العناصر واحتوائها، اختراق النظام القبلي المتماسك، وتحويل هؤلاء الزعماء إلى أداة طيعة تخدم أهداف الإدارة في حكم البلاد والسيطرة عليها.

وبهذه السياسة ضمنت الإدارة البريطانية ولاء رؤساء القبائل، فصاروا قاعدة بحثية تدعم الاحتلال وتسانده، وتم بواسطتهم القضاء على فكرة التمرد لدى البدو، وخضوع أفراد القبائل خضوعاً مباشراً دون إثارة أي نوع من القلاقل.

ويمتاز المجتمع الطرابلسي بعمق الانتماء للمعتقدات الدينية المقدسة، وبناءً على ذلك سارت بريطانيا على غرار الحكومة الإيطالية السابقة في تأكيد اهتمامها بالمؤسسة الدينية، فهي على علم أن المساس بالمعتقدات الدينية سيؤلب عليها نار الثورة، فعملت على كسب المواطنين باحترامها لمشاعرهم الدينية، وأماكنهم المقدسة أو على الأقل التظاهر بذلك، وتطبيقاً لهذه السياسة سعت للاهتمام بالحجاج ويسرت لهم السبل لشق طريقهم نحو الأماكن المقدسة، ووجهت عنايتها للمساجد لما لها من أهمية دينية في نفوس المسلمين، فافتتحت عدة مساجد كجامع التركي والبدري في مدينة طرابلس، وصاحب الافتتاح عدة حفلات حضرها كبار المسؤولين البريطانيين⁽²⁸⁾.

الأعراف والعادات والتقاليد الاجتماعية :

تُعد العادات والتقاليد بمثابة القوانين السارية التي يتحتم على أفراد المجتمع إتباعها، وتشمل تكاليف الحياة اليومية من مأكّل وملبس ومسكن، ونظم النسب والتحالف والاختلاف والتزواج، والطلاق، والملكية، وأمور الضيافة والثأر، ورغم التباين النسبي للتنظيم الاجتماعي للعادات والتقاليد من منطقة إلى أخرى، إلا أنها في إطارها العام تبدو واحدة، وخلال فترة الإدارة العسكرية البريطانية طرأت على هذه العادات والتقاليد بعض التغييرات، رغم أن قوة التماسك الاجتماعي فرضت ثبات بعض العادات الاجتماعية لاصلتها، وعندما حاولت الإدارة تغيير بعض التقاليد الاجتماعية المتوارثة المتعلقة بالطب الشعبي على سبيل المثال قامت بتعيين القابلات البيمارستانيات "الممرضات"، استهجنّت الأمهات الفكرة، رغم وجود الحافز المادي المتمثل في تقديم اللبن مجاناً لمدة 15 يوماً، إلا أن هذا لم يمنع المجتمع الطرابلسي من تقبل بعض التغييرات التي حدثت نتيجة تطور الحياة الاجتماعية، بسبب انتشار التعليم والثقافة، الأمر الذي نجم عنه نشوء فئة متعلمة من البنات كن دعامة النهضة النسائية في الخمسينات⁽²⁹⁾.

ونتيجة للظروف الاقتصادية الصعبة التي مر بها المجتمع الطرابلسي في تلك الفترة، تجلّت بصورة واضحة ظاهرة التسول والسرقعة في بعض الأحياء الفقيرة، بالإضافة إلى ارتفاع معدل جرائم القتل سنة 1945 م إلى 74 حالة، بسبب توتر العلاقات الاجتماعية والسياسية بين العرب واليهود، مما أدى إلى الصدام بينهم في نوفمبر من نفس العام، إلى جانب ذلك ازداد عدد السرقات بنسبة 47%، سنة 1947م، بسبب موجة المجاعة التي عمت البلاد وأثرت في نفسية المواطن الطرابلسي واضطرت به إلى تلك الأعمال الغير مشروعة لإيجاد ما يقتات به، وتفشت البطالة داخل البلاد نتيجة لظروف الحرب العالمية الثانية، وانعكس كل ذلك بدوره على تردي الأخلاق العامة وأدى إلى ارتفاع معدل الجريمة⁽³⁰⁾.

ويبدو أن انتشار تلك الظواهر السلبية، أثر في صورة الحياة العامة داخل المدن، مما حتم على الإدارة السعي للحد منها، عن طريق تنظيم حملات تطهير للأزقة والشوارع للقبض على الأشخاص المشبوهين وإحالتهم للقضاء الجنائي بالمحكمة الأهلية، وأيضاً أنشئت إصلاحيات الأحداث لغرض تقويم سلوك الأطفال وانتشالهم من حياة التشرد والفقر، كأصلاحيّة جنزور التي ضمت سنة 1948م حوالي 103 طفل⁽³¹⁾.

ثانيًا - الطوائف الأجنبية:

1. الطائفة الإيطالية :

تُعد الطائفة الإيطالية من أكثر الطوائف الأجنبية عددًا أثناء عهدة الإدارة البريطانية، وكان وجودها مقتصر في إقليم طرابلس، واكتسبت هذه الطائفة دورًا متقدمًا عن غيرها من الفئات الأخرى جعلها قادرة على زعزعة الاستقرار داخل البلاد، بسبب سيطرتها على المواقع الحساسة في الاقتصاد الليبي من صناعة وتجارة وزراعة، إلى جانب توتر الحياة لسياسية في إقليم طرابلس، والنسبة العددية الكبيرة لهذه الطائفة التي بلغت حوالي 47 ألف نسمة⁽³²⁾، وبدأت منذ بداية سنة 1943م، جموع كبيرة من الإيطاليين تتجه صوب إقليم طرابلس بسبب الضغوط السياسية عقب احتلال الحلفاء لصقلية والجنوب الإيطالي، ونظرت الإدارة البريطانية للعودة الإيطالية بشيء من الفتور بفعل الأسباب السياسية المتمثلة في تحقيق الاستراتيجية البريطانية الساعية لتأمين مصالحها في حوض البحر المتوسط.

إن الهجرة الإيطالية سواء بطرق شرعية أو غير شرعية أدت إلى ظهور البطالة وزيادة العاطلين عن العمل من الإيطاليين والسكان المحليين، فأوجدت هذه الهجرة موجة من التذمر والاستياء في الأوساط الشعبية التي أدت إلى ظهور وعي قومي متفهم للمخاطر والدسائس المحدقة بالبلاد⁽³³⁾، وأرسلت لجنة الدفاع عن طرابلس بمصر إلى وزارة الخارجية بباريس احتجاجًا على تلك الهجرة المستمرة وغير المشروعة والتي تشكل تهديدًا لشعور الطرابلسيين، مؤكدة خشيتها أن تكون هذه الهجرة من قبل إيطاليا لأغراض استعمارية⁽³⁴⁾.

كما انتقلت تلك الشكوى إلى الجامعة العربية، والتي قامت بدورها بإصدار قرارات كلفت من خلالها الأمانة العامة للجامعة بالاتصال بالحكومة البريطانية بشأن إيقاف الهجرة الإيطالية، كما كلفت الحكومات العربية باتخاذ مساعي دبلوماسية من أجل ذلك⁽³⁵⁾، لكن بريطانيا عملت على احتواء الموقف في محاولة منها لكسب ثقة المواطنين وامتصاص الغضب الشعبي بسبب الهجرة، حيث صرحت جريدة طرابلس الغرب في حملة دعائية بأن الجهود البريطانية متجهة لإيقاف النزوح الإيطالي إلى ليبيا، واتخاذ كافة السبل القانونية من سجن وغرامات مالية على كل من تسول له نفسه البقاء في طرابلس بصفة غير قانونية⁽³⁶⁾.

واحتفظت الأقلية وفق اعتبارات سياسية بموقعها داخل البلاد الطرابلسية، ففي الهرم الإداري قدر عدد الإيطاليين الإداريين في طرابلس عام 1944م بحوالي 873

موظفاً إيطالياً⁽³⁷⁾، إضافة إلى بقاء المستوطنين الإيطاليين داخل مزارعهم، وقد قررت الشركات الاستيطانية نظراً لتقليص المساعدات بسبب إغلاق البنوك الإيطالية، واستحالة فرض النظام أن تشجع المعمارين على نقل الملكية إلى العائلات بأسرع وقت ممكن، ودعمت بريطانيا هذه الخطوة باستيفاء إجراءات التمليك، الأمر الذي لاقى قبولاً لدى الزراع الإيطاليين فأبدوا ثقتهم في الإدارة⁽³⁸⁾.

كما ضمنت هذه الطائفة مميزاتها الثقافية، باستمرار بقاء مدارسها بأقسامها المختلفة، رغم فرض اللغة العربية على المناهج الدراسية⁽³⁹⁾.

أما النشاط السياسي للجالية الإيطالية، فقد استمر فترة الإدارة البريطانية، حيث نص قانون الإدارة بالسماح للإيطاليين بمزاولة نشاطهم السياسي، وقد ساعد بقاء القانون الإيطالي على ذلك، حيث جعل مشاركتهم في المجالس البلدية قاعدة، يجب أخذها بعين الاعتبار، وروعي في هذه المشاركة عدد الإيطاليين في البلدية بالنسبة لليبيين، فبلدية طرابلس على سبيل المثال كان بها حوالي 10 آلاف إيطالي يرشح منهم ثلاثة إيطاليين⁽⁴⁰⁾، وسبعة عرب، إن التمثيل في المجالس الاستشارية للبلدية خلق للجالية الإيطالية دعامة تمكنها من أن تلعب دوراً على مسرح الأحداث آنذاك ووجدت البنية المناسبة لخدمة السياسية الرامية لعودة الحكم الإيطالي إلى طرابلس في جو مشحون بالقلق، وقد استمر النشاط السياسي للطائفة الإيطالية حتى عام 1949م، إذ قل بعد ذلك نتيجة مغادرة كثير من الإيطاليين البلاد، وأما من بقي منهم فأنهم ركزوا اهتمامهم على الأعمال الاقتصادية⁽⁴¹⁾.

2. الطائفة اليهودية:

تُعد الطائفة اليهودية قديمة العهد في إقليم طرابلس، ترجع أصول بعضها إلى القرن الثالث قبل الميلاد، عندما هاجر بعض اليهود من فلسطين، ويقدر عدد الجالية اليهود في ليبيا عام 1945 بحوالي 30 ألف شخص في طرابلس⁽⁴²⁾.

وكانت لهم أحياء خاصة بهم يقطنونها تعرف باسم الحارة، وهي عبارة عن مساكن متلاصقة بعضها ببعض تفصل بينهم أزقة ضيقة، وكان جل اهتمامها بأعمال التجارة والمكاسب الاقتصادية⁽⁴³⁾، وتمجيد الإدارة البريطانية، وقد ساهمت الاقليات اليهودية في تصاعد الأحداث بسبب الانسجام القائم بينها وبين الإدارة البريطانية، متشياً مع السياسة البريطانية الخاصة باليهود، ويفسر بعض الباحثين الأمر على أساس أن اليهود في ليبيا يعودون لأصول بريطانية⁽⁴⁴⁾.

بدأت الإدارة البريطانية في اتخاذ إجراءات كفيلة لضمان حقوق الطائفة اليهودية من إصدار المراسيم المنظمة للبناء السياسي كموسوم رقم 474⁽⁴⁵⁾ ومنشور 428⁽⁴⁶⁾ ، وبموجبها صار أعضاء الطائفة يُنتخبون انتخاباً بعد أن كان يتم ذلك تعييناً، وتشير جريدة طرابلس الغرب إلى ذلك، كان أعضاء الطائفة يُعينون من طرف الحكومة، وقد جرى هذا العمل بهذه الصورة لمدة 185 سنة، ثم أُدخل في عهد الإدارة البريطانية نظام الانتخابات وتألّف المجلس الإداري، وبدأ في العمل به لأول مرة، فتقاطر إلى صناديق الانتخابات ما يزيد على 65% من الناخبين في طرابلس، و55% خارج المدينة⁽⁴⁷⁾.

كما أنشأت الإدارة أندية خاصة بالطائفة اليهودية كنادي مكابي، إضافة إلى تكوين شركات يهودية تتاجر في قوت الناس اليومي وتصدره إلى بريطانيا كشركة أماشير، والسمة المميزة لهذه الفترة اتضحت في تطورات جديدة أثرت على طابع التعايش السلمي بين المسلمين واليهود، وحدث من علاقتهم الودية واجبت نار الحقد والخلاف بينهم، مما أدى إلى قيام مصادمات مباشرة بينهم بطرابلس في نوفمبر 1945م استمرت ثلاثة أيام نتج عنها 24 قتيلاً من اليهود، و5 قتلى من العرب، ولعل السبب يرجع إلى أن النشاط الصهيوني قد بدأ يزداد في هذه الفترة، وفي عام 1949م، حدثت أيضاً مصادمات أخرى بين الطرفين في منطقة طرابلس، وقد نتج عنها جرح ثلاثة من اليهود واثنين من العرب⁽⁴⁸⁾.

أما عن موقف الإدارة البريطانية إزاء لأوضاع القائمة فقد اتسم بالسلبية في بداية الأمر، حيث تركت الإدارة الأمور على ما هي عليه، ولم تسع لاحتواء الموقف إلا في اليوم الرابع من بداية المصادمات، حيث أصدرت بياناً هددت فيه الأهالي باستعمال القوة ضد الشعب الطرابلسي بأنزال العقوبات الصارمة، وكانت الأحداث نفسها فرصة سانحة من وجهة النظر البريطانية لاستبعاد العناصر المحلية والقائما في السجن، وتراوحت احكام العقوبات بالسجن بين ثلاثة وخمس سنوات⁽⁴⁹⁾، وقدر عدد المعتقلين بحوالي 864 شخصاً، وقد أدت المصادمات الدامية بين العرب واليهود إلى ازدياد الوعي الوطني، حيث صرحت تنظيماتهم السياسية كالجنة لطرابلسية بخطورة الدعاية الصهيونية⁽⁵⁰⁾، كما زادت هوة الخلاف والشقاق بين الطرفين، فتأثرت علاقتهم الاجتماعية، وحل الحذر والترقب محل التعايش السلمي والاستقرار.

3. طوائف أجنبية أخرى:

وجدت في إقليم طرابلس طوائف أجنبية هي أقل عدد من الإيطاليين واليهود، إلا أنها تمتعت بأنشطة اقتصادية أو وظائف حكومية مهمة في البلاد⁽⁵¹⁾، ومن تلك الجاليات : 1600 شخص من المالطيين، و800 شخص من اليونان، ومعظم هؤلاء يقيمون في مدينة طرابلس، وقد مثل المالطيون في عهد الإدارة منظمة رسمية، يمثلها ممثل قنصلي، وتتمتع هذه الطائفة بحرية كاملة في كثير من الأنشطة الاقتصادية، وخاصة صيد الاسفنج⁽⁵²⁾، وكانت هناك جالة أرمنية أقل عدد، وقد تكونت في 1978م، وعددها حوالي 31 عضوًا، وشكلت لجنة منتخبة لدى الإدارة⁽⁵³⁾.

وخلاصة الأمر أن الإدارة البريطانية عملت على اتباع سياسة اجتماعية مقننة وفق خطط مدروسة ومحكمة تحقيقاً لأيديولوجيتها الرامية إلى الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية عبر قنوات عدة، وباستخدام أدوات شتى، يأتي في مقدمتها التركيز على التنظيمات القبلية التي سعت لاحتوائها وتأكيد أهميتها، ويبدو أن بريطانيا قد راعت التشكيلة الطبقية الطرابلسية، فقدرت الطبقة الارستقراطية وأناطت بها زمام الأمور الإدارية، في حين ازدادت أعداد الطبقة الوسطى بسبب عدة عوامل منها انشطار العلم والثقافة وانتعاش التجارة والمهن الحرفية، كما حاولت الحفاظ على موقع الاقليات داخل المجتمع الطرابلسي، وترسيخ مصالحهم الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، مما يضمن لها قاعدة تخدم المصالح البريطانية مستقبلاً.

الخاتمة:

في ختام هذا البحث الذي تناول أثر الإدارة العسكرية البريطانية على المجتمع المحلي في إقليم طرابلس من خلال محورين أساسيين، هما: السكان المحليون والطوائف الأجنبية، اتضح أن هذه الإدارة لم تكن مجرد إطار تنظيمي مؤقت، بل شكلت مرحلة مفصلية تركت بصمات عميقة على البيئة الاجتماعية للإقليم، إذ أظهرت الدراسة أن السياسة البريطانية أسهمت في تشكيل أنماط الحياة اليومية، سواء عبر فرض نظم إدارية جديدة، أو من خلال التأثير على البنية الاقتصادية ووسائل العيش الأمر الذي أدى إلى تحولات متفاوتة في تغيير العلاقات الاجتماعية وأنماط السلطة المحلية، بما انعكس على توازنات المجتمع الداخلية، وعلى مستوى الطوائف الأجنبية، فقد أتاحت الإدارة في بعض الأحيان فرص اقتصادية واجتماعية متميزة نتيجة ارتباطها بالمصالح الاستعمارية، أو قربها من مراكز القرار، وهو ما خلف نوع من التمايز داخل نسيج المجتمع الطرابلسي، وعليه؛ فإن الإدارة البريطانية أسهمت في إعادة صياغة العلاقات بين مكونات المجتمع، وتبقى هذه المرحلة بحاجة إلى مزيد من

الدراسات والمقارنة العميقة لفهم أبعادها بشكل أدق، خاصة في ظل ندرة المصادر، وتباين الروايات التاريخية.

بيان تضارب المصالح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة

الهوامش:

1. B.M.A, Tripolitania. Annual Reporti. For the period 1st Jannary, IO.31 December 1947, p.8.
2. نقولا زيادة، ليبيا من الاستعمار إلى الاستقلال، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1995م، ص ص 53-56.
3. أوثلوج هوتيلي، تقرير عن الزراعة في ليبيا، الأمم المتحدة، 1950، روما، 1952، ص 26.
4. ه. ل. أوكليل، تقرير عن الاقتصاد الليبي، بعثة الأمم المتحدة، نيويورك، 1951م، ص 71.
5. صلاح العقاد، ليبيا المعاصرة، المطبعة الفنية الحديثة، 1970م، ص 55.
6. جريدة طرابلس الغرب الرسمية، العدد 16، طرابلس 15 أغسطس، 1944م.
7. المصدر نفسه.
8. جريدة طرابلس الغرب الرسمية، العدد 7، 1 أبريل 1944م.
9. جريدة طرابلس الغرب الرسمية، العدد 4، 15 نوفمبر، 1948م.
10. مختار الطاهر كرفاع، الحركة العمالية في ليبيا، 1943-1969، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2000، ص ص 107-114.
- 11 - مصباح ياقّة السوداني، الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا أثناء فترة حكم الإدارة الأجنبية، 1943-1951، ص 99.
- 12 - بلدية طرابلس في مئة عام 1870، 1970م، مجموعة باحثين، طرابلس، دار النشر بلدية طرابلس، 1972، ص 317.
- 13 - بلدية طرابلس في مئة عام، المصدر السابق، ص 318.
- 14 - مصباح ياقّة السوداني، المرجع السابق، ص 99.
- 15 - جريدة طرابلس الغرب الرسمية، العدد 432، 12 أكتوبر، 1944.
- 16 - لوجلي صالح الزوي، البداية لليبية الحاضر والمستقبل، ط1، جامعة قاريونس، بنغازي، 1998م، ص 35.
- 17 - أوثلوج هوتيلي، المصدر السابق، ص 12.
- 18 - ناريان برساد، تقرير عن التنمية الاقتصادية في ليبيا، ترجمة فائق العيناوي، بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الأمم المتحدة، 1960م، ص 1.
- 19 - أوثلوج هوتيلي، المصدر السابق، ص 25.
- 20 - وثيقة رقم 31، حكم شرعي بشأن الأراضي الواقعة بين أولاد سيف والزنتان عام 1943م، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس.
- 21 - نقولا زيادة، المصدر السابق، ص 35.

- 22 . ج. و. كول، تقرير عن الخدمات الاجتماعية في ليبيا، بعثة الأمم المتحدة للمساعدة الفنية في ليبيا، الأمم المتحدة، 1951م، ص ص 9 - 10.
- 23 . محمد علي الحداد ، حاضر طرابلس الغرب، ج1، مطبعة الجزيرة، بغداد، 1937، ص22.
- 24 - المرجع نفسه، ص22- 23.
- 25 - مصباح ياقا السودانى، المرجع السابق، ص115.
- 26 - المرجع نفسه، ص119.
- 27 - بلدية طرابلس في مائة عام، المصدر السابق، ص ص 9- 10.
- 28 - جريدة طرابلس الغرب الرسمية، العدد 20، 129 فبراير، 1947م.
- 29 - جريدة طرابلس الغرب الرسمية، العدد 129، 1 مايو، 1994.
- 30 - بنجامين هينز، مبعوث الأمم المتحدة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، 1952م، ص11.
- 31 - جريدة طرابلس الغرب الرسمية، العدد 1590، 25 اغسطس، 1948.
- 32 . ه. ل. أوكسيليند، تقرير عن الاقتصاد الليبي، بعثة الامم المتحدة، 1950، ص58.
- 33 . وثيقة رقم 18، هجرة جديدة لقطر عربى، 1996م، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس.
- 34 - جريدة الأهرام، العدد 22064، 23 ديسمبر، 1946م.
- 35 - جريدة طرابلس الغرب الرسمية، العدد 1122، 20 اغسطس، 1949م.
- 36 - جريدة طرابلس الغرب الرسمية، العدد 1159، 22 مارس، 1947.
- 37 - مصطفى العقاد، المرجع السابق، ص55.
- 38 - أوكسيليند، المصدر السابق، ص58.
- 39 . كلوديو سيجري، الشاطئ الرابع، ترجمة: عبدالقادر مصطفى، مركز الجهاد الليبي، 1988، ص241.
- 40 - مصطفى حامد ، الاستعمار الاستيطاني في ليبيا ، ج 2 ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس ، 1984 م .
- 41 - مذكرات أحمد زارم، الدار العربية للكتاب، د.ت، ص84.
- 42 - جريدة طرابلس الغرب الرسمية، العدد 1299، 6 سبتمبر، 1947م.
- 43 - جريدة طرابلس الغرب الرسمية، العدد 1299، 20 ديسمبر، 1947.
- 44 - المصدر نفسه .
- 45 - جريدة طرابلس الغرب الرسمية، العدد 1299، 24 نوفمبر، 1947.
- 46 - جريدة طرابلس الغرب الرسمية، العدد 1299، 22 نوفمبر، 1947.
- 47 - جريدة طرابلس الغرب الرسمية، العدد 1299، 6 سبتمبر، 1947.
- 48 - مركز جهاد الليبيين ، شعبة الوثائق المعاصرة ، وثيقة غير مصنفة ، تقرير باللغة الانجليزية ، مرفوع من مركز الشرطة إلى سكرتير عام الإدارة البريطانية ، من طرابلس يتحدث عن اضرابات الليبيين واليهود بتاريخ 30 / 9 / 1949م .
- 49 - جريدة طرابلس الغرب الرسمية، العدد 1766، 19 نوفمبر، 1945.
- 50 - بلدية طرابلس في مائة عام، مصدر سابق، ص 379.
- 51 - المصدر نفسه، ص380.
- 52 - مصباح ياقا السودانى، المرجع السابق، ص 112.
- 53 - المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .